

أبو العباس أحمد ابن الحاج الورنيدي¹ التلمساني

[ت: 930 هـ / 1523م] وكتابه "الوردة في شرح البردة"

أ. نصرالدين براشيش

قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة أدرار

ملخص:

تزخر الجزائر بأئمة أعلام، نذروا أنفسهم للعلم، خدمة لهذه الأمة، فكانوا هم المدافعين عنها في أحلك أيامها، والدائدين عنها من سيهاجم الجهل. ومن هؤلاء من كتب له من الشهرة ما لم يكتب لغيره، ومنهم المغمور. ولعلّي في هذه الورقات أحاول التعريف بعلم من منطقة كانت في وقت مضى من أهم حواضر العلم؛ ألا وهي تلمسان، إنه أحمد ابن الحاج الورنيدي التلمساني.

Abstract:

Algeria has known great scholars who devoted themselves to science; they defended this nation during its worst days, striving to liberate the population from the chains of ignorance. While some of them were famous, others were not. In this modest article, one reads of a brilliant scholar: Ahmed Ibn Elhadj Elwarnidi Et-tlemceni, who was one of the candles of the region of Tlemcen.

مقدمة:

إنّ الجزائر قطعة من جسد هذه الأمة العربية، ولها مع هذه اللغة تاريخ طويل حافل بالأمجاد؛ فبعد دخول العربية ربوع هذه البلاد، تلقّاها أبناءها بالحفاوة والبشر، لما رأوا فيها من قدسيّة كان سببها نزول كتاب الله بها، فعكفوا على تعلّمها

¹ - نسبة إلى قبيلة "بني ورنيد" بتلمسان.

وتعليمها، رادّين -بذلك- كلّ التّيارات اللّغوية الأخرى، خاصّة تلك التي من وراء البحر؛ وبقاء بعض الكلمات عالقة بالعاميّة دليلٌ على بعض التّأثر بلغات تلك الأمم، ولولا أنّ حباننا الله بلغة القرآن لذاب لساننا، أو كثّر منه في تلك اللّغات.

ولمّا كان ذلك كذلك، جعل الله لهذه الأمّة من يزود عن حياضها، من خيرة أبنائها، فكانوا من حمل لواء الدّفاع عن لغة القرآن، وبذلوا ما أمكنهم لتيسير تعلّمها، ولعلّ أسماء كابن معطي[628هـ = 1231م] وابن جرّوم[723هـ = 1323م] ليس تخفى على كلّ طالب علم، ليس في هذه البقاع فقط بل في ربوع الأمّة العربيّة جمعاء، وليس ينكرها أو ينكر فضلها إلّا جاحد.

وكما كان الأمر في الشّرق، فقد اجتمع في المغرب العربيّ كذلك علم العربيّة بالعلوم الشّريعة الأخرى، فلذلك نجد قد اجتمع في العالم الواحد النّحويّ والفقيه والمفسّر والمحدّث والأصوليّ...

والجزائر تزخر بأئمّة أعلام، ندروا أنفسهم للعلم، خدمةً لهذه الأمّة، فكانوا هم المدافعين عنها في أحلك أيّامها، والدّائدين عنها من سهام الجهل، وهل عدوّ أعدى للإنسان من الجهل. وإنّ العالم لهو من يتمثّل - أكثر من غيره- قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ﴾، ويفقه معناها والسّرّ والحكمة من نزولها أولاً.

ومن علماء الجزائر من كُتب له من الشّهرة ما لم يُكتب لغيره، ومنهم المغمور. ولعلّي في هذه الورقات أحاول التعريف بعلم من منطقة كانت في وقت مضى حاضرةً من أهمّ حواضر العلم، وهي تلمسان عاصمة الزيانيّين. إنّه أحمد ابن الحاج الورنيدي التلمساني، المعروف بـ"قاضي بجاية".

وقد بدأت هذا المقال بترجمة لهذا العالم، وذكر زهده وعلمه، واستجازته من شيخه، ومن خلالها تظهر براعته وبلاغته، التي تأسّر القارئ، ويقف معجباً بسحر بيانه، ثمّ تطرّقت إلى ذكر مشايخه وتلامذته، ومؤلفاته. بعد ذلك انتقلت

للحديث عن شرحه لبردة البوصيري، وتبيان منهجه في الشرح، ثم ختمت مقالي بخاتمة.

وقد استعملت في مقالي هذا بعض الرموز، التي هي اختصارات لبعض العبارات أو الأسماء الواردة في النص، وذلك معروف بين أهل التحقيق، وهي كالتالي:

ح: شرح ابن الحاج للبردة.

ق: شرح أحمد القصّار [كان حيّاً بعد 790هـ/1388م]

ع: شرح سعيد العقباني [ت: 811هـ/1408م].

ث: شرح علي بن ثابت [ت: 829هـ/1426م].

م: شرح ابن مرزوق الحفيد [ت: 842هـ/1438م] (إظهار صدق المودّة في شرح البردة).

أمّا الإحالة إلى مثل هذه الصيغة [12/و] مسبوقاً بأحد الأحرف المذكورة أعلاه، فيعني وجه الورقة 12 من المخطوط المعني، و[12/ظ] يعني ظهر تلك الورقة.

ترجمة ابن الحاج:

هو أبو العباس أحمد بن محمّد بن محمد بن عثمان بن يعقوب بن سعيد بن عبد الله، وقد اشتهر بابن الحاج. وما ورد في كتب التراجم عنه قليل، باستثناء ما ورد في كتاب "البستان" لابن مريم؛ إذ أفرد له صاحبه قرابة ستّ عشرة صفحة، في حين لم يوله بعضهم سوى سطرين أو ثلاثة. ولكنّ النسخة المتوفرة لكتاب "البستان" فيها أخطاء مطبعية وتصحيحات تجعل القارئ لا يهتدي إلى الحقيقة إلّا بعد جهد جهيد.

جاء في ترجمته: "سيدي أحمد بن محمد (...) ابن عبد الله المناوفي¹ أصلاً ونجاراً الورنيدي مولداً وداراً. عُرف بابن الحاج (...) كان في ابتداء أمره

¹ - كذا في البستان، وهي تحريف "المناوي" نسبة إلى "مناوة" بفاس.

ساكنًا بموضع يقال له: اثلاثن اوليلي¹. ارتحل إلى وادي يبدر²، وتأهل بموضع يقال له: بنو إسماعيل وبنو سميل³ 4.

وجاء في "دوحة الناشر" للشفشاوني قوله: "هو أبو العباس أحمد بن محمد بن الحاج البجائي ثم التلمساني من أشياخ شيخنا أبي عبد الله محمد شقرون بن هبة الله [ت: 983هـ/1575م]. كان من العلماء الأعلام والأئمة الذين يُقْتَدَى بهم في الإسلام، واسع الدّراية، كبير العناية، غزير الرواية"⁵.

وتذكر لنا المصادر أنّ ابن الحاج قد تولّى القضاء في بجاية، فقد عُرف بقاضي بجاية⁶. إذن فقد قضى جزءاً من حياته في هذه المدينة، ومنصب القضاء لا يكون إلا لمن كان زاده من العلم الشرعي وإفراً، بالإضافة إلى علوم أخرى. ولا شك أن ابن الحاج كان أهلاً لذلك. لكنّا لسنا نعلم كم كانت مدّة تولّيه هذا العمل، ومادُمنا نجهل تاريخ ميلاده فلن نستطيع التكهن بشيء. أمّا مكان وفاته فمعلوم أنه

¹ - منطقة تقع شرق ولاية تلمسان، تعرف حالياً باسم "شعبة الدفلى"، وهي الترجمة العربية للتسمية الأمازيغية. تقع قبالة "عين بني حمّاد" في بلدية "عين فزة".

² - موضع بتلمسان يعرف حالياً باسم "الواد الأخضر"، وهي بلدية تقع شرق مقر الولاية، تابعة لدائرة "أولاد ميمون"، وكانت تعرف إبّان الفترة الاستعمارية بـ"وادي الشّولي".

³ - بنو سميل أو بني سميل: موضع بتلمسان يعرف حالياً بـ"بني صميل"، وهي بلدية تابعة لدائرة "أولاد ميمون".

⁴ - ابن مريم، أبو عبد الله محمد الشريف الملبتي المديوني التلمساني [ت: بعد 1014هـ/1605م] البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، وقف على طبعه واعتنى بمراجعة أصله الشيخ محمد بن أبي شنب، المطبعة الثعالبية، 1908م، ص 8. وانظر، كذلك: الحفناوي، أبو القاسم محمد بن الشيخ بن أبي القاسم الديسي بن إبراهيم الغول [ت: 1324هـ/1906م] تعريف الخلف برجال السلف، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، والمكتبة العتيقة، تونس، 1405هـ/1985م، ج 2 ص 43.

⁵ - الشفشاوني، محمد بن عسكر الحسيني [ت:/.....] دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر، ط2، تحقيق محمد حجي، دار الغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، 1397هـ/1977م، ص 127، 128.

⁶ - انظر: الحفناوي: تعريف الخلف، ج 2 ص 43، ومخلوف، محمد بن محمود [ت: 1360هـ/1941م] شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، طبعة جديدة، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان - د.ت، ص 277.

"توفي في روضة فيها أبوه سيدي الحاج في بلد بني إسماعيل من جبل بيدر".¹ إذن فهو قد عاد في أواخر حياته إلى مسقط رأسه تلمسان حيث توفي.
زهده وعلمه:

لقد كان المؤلف زاهداً في أمور الدنيا، معرضاً عنها، لا تساوي عنده الدنيا مثقال ذرة - على حدّ تعبير ابن مريم - قال: "حدثنا من يوثق به عن تلميذه عبد الرحمن اليعقوبي أنّه قال لهم، قال لي سيدي أحمد ابن الحاج: نحن يا ولدي فارغون من الدنيا، لم يكن عندنا شيء منها. وكان - ﷺ - يأكلُ خبز الشعير بلا أدم".² وكان - رحمه الله - ماهراً في علوم العربية والحساب، شاعراً بارعاً، ألفاظه طوع معانيه. ولقد كتب إليه الإمام محمد بن غازي [ت: 919هـ/1513م] مُلغزاً: [الطويل]

وميت قبر طعمه عند رأسه	إذا ذاق من ذاك الطعام تكلمّا
يقوم فيمشي صامتا متكلماً	ويأوي إلى القبر الذي منه قوماً
فلا هو حيّ يستحقّ زيارةً	ولا هو ميتّ يستحقّ ترحمًا؟!

فأجابه قائلاً:

بحمد الإله ابتدي ثم بعده	أصلى على خير الأنام مسلماً
هو القلم، القبر الدواة وطعمه	مداد، كلامه ³ الكتابة فافهما
وكاتب هذا أحمد بن محمد	عفا الله عنه كلّ ما كان أجراماً ⁴

¹ - ابن مريم: البستان، ص 24. وفيه "بيدر": والحفناوي: تعريف الخلف، ج 2 ص 44. وللاستزادة في ترجمته انظر: التنبكتي، أحمد بن أحمد بن أحمد (أحمد بابا) [ت: 1036هـ/1626م] نيل الابتهاج بتطريز الديباج، طبعة حجرية، المطبعة الجديدة، فاس، د.ت، ص 76.

² - ابن مريم: البستان، ص 16.

³ - كذا.

⁴ - المصدر السابق: ص 8.

وكان يلغز كل واحد منهما للآخر نظماً ويجيبه الآخر نظماً وما هذا إلاّ مثال. وله من الشعر الرائق، وقد مدح النبي ﷺ بقصائد منها قوله : [الطويل]

سلام على سگان طيبة والحمى فهم أسلموا قلبي سليماً مُسَلِّماً
نأت دارهم عني فظلتُ لبيّنهم كنّيباً قريح القلب صباً مُتَيْمّاً

وآخرها :

فلما عِدِمْتُ القبرَ يَمَمْتُ مَدَحَهُ فمن لم يجد ماءً طهوراً تَيْمَمَ¹

طلبه الإجازة من شيخه:

لقد بعث إلى شيخه أحمد ابن زكري، برسالة يستجيزه فيها، رسالة تنمّ عن تمكّن صاحبها وتبحّره في العلوم، وحسن تمكّنه من البلاغة، ما جعل شيخه يجيبه على مُرادِه، فيجيزه ويجيز بنيّه من بعده. ومما جاء فيها: "الحمد لله الذي بمنّه ترجى إجازة الصّراط، ليحصل في سلك أهل حضرته انخراط، وتبدو لنا من اللّحاق بهم مخائل وأشراف، نحمده سبحانه حمداً مطلقاً بلا قيد، ولا أشراف²، ونشكره على أن أنقذنا من المهالك والأوراط. بسيدنا ومولانا محمّد الذي بعث لجميع الخلق من الأخيار والأشراف³، ﷺ وعلى آله وصحبه ما لاح من الصّبح أفراف⁴، وناح اليوم على الأفراف⁵ وبعد:

فلما منّ الله على عبده، المستعين بقوته وأيّده، أحمد بن محمد بن الحاج، يسرّ الله عليه جميع الحاج، وغفر له ولوالديه، وجمعهم في نعيم ما لديه، بالقراءة على من برز على الأوائل والأواخر، وعُملت لإيثار علمه اليعملات والمواخر، وجمع أشتات العلوم. ولا يوجد له نظير إلى يوم الوقت المعلوم. [الطويل]

¹ - المصدر نفسه : ص 18.

² - الأشراف : الأولى هي العلامات والثانية جمع شرط.

³ - الأشراف هنا: الأشراف.

⁴ - أفراف الصباح : أولى تباشيره.

⁵ - جمع فرط وهو رأس الأكمة.

إمام له فوق الأئمة رتبةً بأنواره كلُّ البلاد تَلَأَلُ
 إذا قال صار القومُ رغماً لقوله بآرائه تُنفى الشكوكُ وتُدرأُ
 علَمُ الأعلام وشيخ الإسلام، حُجَّةُ المشارق والمغارب، شمسِ الشَّوارق والغوارب،
 خاتمةِ الفضائل والمعارف، عبابِ الفواضل والعوارق. [البسيط]
 بدرُ التَّمام بدا في الصَّحو لا كذبٍ [لا كلف]¹ ولا كسوفٍ عراه لا ولم يغيبِ
 باهى به المغربُ² أقصى المشرقين فلمْ يبق إلى الغرب بصرٌ غير مُنتسب
 الشيخ الإمام، ذو العناية بالعلم والاهتمام. العالمُ العلَّامه، الذي وجوده
 على وجود الاجتهاد علامه، سيّد كل طالب، ومعتد أهل المسائل والمطالب، ذو
 النصوص والقياس، والذكاء الذي أنسى ذكر إياس³، السيّد أبو العباس. الذي هو
 لعل المحامد لباس، سيدي أحمد ابن محمد بن زكري، الذي صارمه في كلِّ فنٍّ
 من فنون العلم يفري. أتم الله علينا نعمة لقائه، بطول بقائه، وأحلّه الدّرجة العليا،
 في الآخرة والدّنيا. إرادة العبد من سيّده ومولاه، أن يتطوّل عليه بما قد كان أولاه،
 بإجازةٍ تقيّد ما عليه أملاه، وينتظم بها في عقد أصحابه ويلتئم بها في عدّ أحبائه،
 إجازةً مُطلقة عامّة، وافيةً بالغرض المقصود تامّة، تحتوي على جميع أنواع العلم
 وفنونه، وتجمعه بمفروضه ومسنونه، وتشملّه بحديثه وشجونه، وتعمّ أيضاً من يأتي
 بعده من بنيه، من حامل⁴ عن نبيه، وجاهل وفقيه، على استمرار السنين، والله لا
 يضيع أجر المحسنين. على أني قد تعجّلت هذا الأمر قبل أوانه، فأعوذ بالله أن

¹ - ما بين المعقوفين زائد وزنا، والشعر في البستان مكتوب نثراً ولعلّ الناسخ في النسخة المخطوطة للكتاب كرر كلمة "كذب" من باب النسيان وهي قريبة الشكل من كلمة "كلف". فنقلها المحقق دون أن يتحقق. أو لعل الزائد هو "لا كذب".

² - كذا، وبها لا يستقيم الوزن، ولعلّها تحريف "الغرب".

³ - هو القاضي إياس بن معاوية [ت: 122هـ/740م] قاضي البصرة وهو أحد أعاجيب الدهر في الفطنة والذكاء.

⁴ - كذا، ولعلّها "من حامل" بالخاء المعجمة.

أعاقب بحرمانه، فأروح أخسر صفقة من أبي غُشَّان¹، إذ رجع وليس معه إلاّ الخفقان²، إذ لم أبلغ درجة من يستدعي الإجازة، أو يحسن بسط الكلام والحياسة، لكني إن لم أبلغها في الماضي والحال فليس بلوعي إياها في المستقبل بمحال، وإنما جرّاني على هذا الاستعجال، خشية انقضاء الآجال، فسح الله لعمركم في المجال ونحّي عنكم جميع الهموم والأوجال. وإني رأيتُ الأئمة الأكابر، والجلّة المشاهر، قد استجازوا إجازة من في الأصلاب، فكيف بمن يمشي على التراب، بل ربما عدّ من الطّلاب، فأني إن لم أكن علّم ذاتٍ معروفه، فأني نكرة بحبّ أهله موصوفه، وإن كنتُ لا أحوك حريرة، فربما نسجت شعرة وصوفه وإن لم يرتفع مبتدئي لدخول النّواسخ، فعسى أن يكون لخبري في الارتفاع إن ألفتها - فيما تأخر - قدم راسخ، فيستلحقّ المجازُ بالمجيز، وما ذلك على الله بعزيز.

ثمّ إنّه أتبع طلبه المنثور بطلبٍ منظوم، ينمّ عن تمكّن الرّجل في النظم كما في النثر. وقد أجابه شيخه إلى طلبه وأجازه وأولاده وهذا جوابه كاملاً: "الحمد لله الذي جعل العلم نورا، وصيّر أهله بين العالمين بدورا، وحلّاهم به فاكثسوا بجواره، وعظيم مفاخره، من فنون المعقول وفروع المنقول، ما يوجب لهم بين الخلق تمييزا وظهورا. تُساق إليه بضائع الاجتهاد، وتظفر منه بالبغية والمراد. أشجار علوم المشائخ باسقه، وأطيّار تلامذتهم بالمعارف ناطقه، فسروا به وسرّ بهم سرورا. والصّلاة والسّلام على سيّدنا محمد خير الأنام، وبدر التّمام، والرّضى على آله وأصحابه ومَن تبعهم في المرام، أما بعد:

¹ - هو أبو غُشَّان : رجل من خزاعة سكر مع قصي بن كلاب فاشتري منه قصي ولاية البيت بزقّ خمر ثم لما أفاق ندم فقبل: أندم من أبي غُشَّان وأخسر من أبي غُشَّان وأحمق من أبي غُشَّان وقال الشاعر :
أبو غُشَّان أظلم من قصي وأظلم من بني فهر خزاعة
فلا تلحوا قصيّا في شراه ولوموا شيخكم أن كان باعه

² - كذا، ولعلّها تصحيف "الخُفَّان" إشارة إلى قولهم: "رجع بخُفّي حُنين" وهو مثلٌ يضرب عند اليأس من الحاجة والرّجوع بالخيبة.

فمرغوب الفقيه اللبيب، الوجيه الأريب، كاتب اسمه في الاستدعاء المكتوب هذا بظهره، متلقى بالإسعاف، ومقابل بنيل قصده بطريق الإنصاف، وما طأب من الإجازة فقد سوّغته انجازه، فليرو عني ما يجوز في الرواية على الشروط المعروفة والسّنن المألوفة، فهو أهل لأن يروي ويروى عنه من شاء على وجه الصواب، لجميع ما استفاده مني بكتاب، أو وجده في كتاب، أو بلغه له ثقة من الأصحاب، وكذا كل ما ثبت عنده أنه من مروياتي، أو جمعته أو أجمعه إن شاء الله من مكتوباتي. وإته لجدير أن يروي ويروى عنه لما اتّصف به من الأوصاف المقتضية ذلك، مالكا فيه -بعون الله- أحسن الممالك، على الشروط المشهورة، والأوصاف المسطورة. وفقنا الله وإياه، لما يحبّه ربنا ويرضاه، بمنّه وفضله، وجوده وطوله.

قال ذلك وكتب بخط يده عبيد الله - سبحانه - أحمد بن محمد بن زكري، لطف الله به، في أوائل شهر ربيع الثاني من عام سبعة وتسعين وثمانمائة، عرفنا الله خيره، وكفانا شره، وصلّ الله على سيدنا محمد خير المرسلين، وإمام المتّقين، وعلى آله وأصحابه والتّابعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين. وكذا أجزت لأولاد الفقيه المذكور ما أجوّز له، على الشرط المسطور".¹

شيوخه وتلامذته :

بالإضافة إلى شيخه ابن زكري التلمساني فقد تتلمذ كذلك على محمد بن يوسف السنوسي [ت: 895هـ/1490م] وعلى محمد بن عبد الله التنسي [ت: 899هـ/1494م] وغيرهم أما تلامذته فمنهم محمد بن بلال المديوني [ت: .../...] وعبد الرحمن اليعقوبي [ت: .../...] وابن اخته محمد بن سعيد المدعو الحاج [ت: 955هـ/1550م] وغيرهم.

¹ - ابن مريم : البستان، ص 22، 23.

- مؤلفاته:

لا نجد للمؤلف - فيما ذكرته مصادر ترجمته القليلة - سوى ثلاثة كتب

هي:

- 1- الورد في شرح البردة.
- 2- شرح سينية ابن باديس (أنيس الجليس في جلو الحناديس عن سينية ابن باديس)
- 3- شرح القصيدة الشَّعْراطيسية.

قصيدة البردة وأثرها بين الناس:

لقد كان لقصيدة البردة أن حظيت بشهرة وانتشار عظيمين، فسارع الناس إلى حفظها وفي بلادنا، مثلاً، هناك من الشيوخ والعجائز من يحفظها عن ظهر قلب، لما لها في نفوسهم أو حتى عقيدتهم من تأثير، فقد نُسجت حولها قصص كثيرة؛ منها ما روي أنّ البوصيري مرض بالفالج وأتته لماً نظمها شُفي، وكان قد رأى النبي ﷺ في المنام فأعجب بها، وأنّ رجلاً برأ من عُمية بوضعها على عينيه. ولسنا ندري نسبة الصّحة في هذا. وما لا شكّ فيه أنه زيدت حولها قصص كثيرة مع توالي الأيام، وقُدّست إلى درجة أنّ منهم من كان يشترط لقراءتها الوضوء واستقبال القبلة، واتخذت منها التّمايم والتّعاويز لاعتقاد الناس في أنها تشفي وتذهب العلل.¹

¹ - انظر: زكي مبارك : المدائح النبوية في الأدب العربي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر -

1935م، ص162.

وقد شُرِحت أكثر من تسعين شرحا بالعربية والفارسية وغيرها، وحتى بالبربرية في المغرب العربي¹، كما أنها تُرجمت إلى عدّة لغات منها اللاتينية والألمانية وغيرها².

كتاب "الوردة في شرح البردة":

هذا كتاب وضع لشرح قصيدة ذائعة الصيت، قصيدة ملأت الآفاق شرقا وغربا، فعكف على شرحها كثيرون، وما كان هذا إلا لتقديرهم للقصيدة، وقبل ذلك للممدوح وهو النبي ﷺ، على أننا لا ننكر أن ما حيك حولها من حكايات حول قصة نظمها وفوائدها له كبير أثر في انتشارها.

وقد سار الشّراح في شروحهم مذاهب، وكان لكلّ طريقته ومنهج؛ من مُسهب مُطنّب وموجز مُختصر. فكان أن غالى بعضهم في الإطالة حتى خرجوا -ربما- عن المراد، الشّيء الذي قد يسوق إلى تحليلات لا طائل من ورائها. وكان منهم كذلك من أوجز بشكلٍ يجعل القارئ لا يجد فيه عظيم فائدة؛ ذاك أن الشّارح من هذا الصّنف إنما كان يُخاطب من هم في مستواه ولم ينزل إلى مستوى السّواد الأعظم من النّاس وطلبة العلم من المبتدئين بوجه أخص. وبهذا لم ينجُ كِلا الفريقين من النّقصير. ولم يسلم منهم إلّا من لزم التّوسط في الأمر، ولم يتأت ذلك إلا لقلّة، ولعلّ ابن الحاج يكون واحداً من أولئك، لكونه اطلّع على أهمّ ما جاء قبله من تصانيف في شرح البردة، فكان أن استفاد منها وتجنّب ثغراتها.

يخبرنا المؤلّف في مقدّمة كتابه أنه وضع هذا الشرح بعد إلحاح شديد من بعض أصحابه وخاصّته، وأنه اعتذر إليهم مرارا، فلم يقبلوا له عذرا. وكان لا يرى نفسه أهلا لذلك، استقصارا لنفسه، مع كثرة من سبقوه إليه، وقد أفاضوا، فلا داعي

¹ انظر: بوحوش، رابح: البنية اللغوية لبردة البوصيري، ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر - 1993م، ص

² - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

لبذل جهد في عمل كهذا، فبحر هذه القصيدة خِصَمَ شَقَّ عُبَابِهِ من هم أقدر منه - في نظره - فكيف به يجاريهم وهو الذي لا يملك سفينة مثل سَفِينِهِمْ، ولا حتَّى يجيد العوم مثلهم؟! يقول - بعد حمد الله والصلاة على نبيه: "... فَإِنَّ جماعة من الأصحاب ألحوا عليّ مشافهة وبالكتب أن أشرح البردة، فتوقفت عن ذلك مدة، استقصارا لنفسي عن بلوغ هذا المقام، وإحالة لهم على كثرة من تكلم عليها من الأئمة الأعلام، فلم يقبلوا مِنِّي هذا الاعتذار، بل أكثروا الإلحاح غاية الإكثار، واحتجوا بصعوبة كلام أولئك الأئمة على الفهوم، لِمَا تَضَمَّنَتْه من فنون العلوم".¹

إذن، فقد كان سببُ إلحاح أولئك على طلبهم أن ما بين أيديهم من شروح البردة لا يفهمه إلا الخاصة أو خاصة الخاصة - أحيانا - لذلك فهم بحاجة إلى عمل مختلف يبسط الأمر عليهم. وقد وضعوا ثقتهم في ابن الحاج، فما كان منه إلا أن رضى لطلبهم، أخيرا، واستجاب.

منهجه في الشرح:

وقد ذكر في مقدمة شرحه طبيعة منهجه، قال: "... فأتكلم عليها - إن شاء الله - بكلام يُدركه المبتدؤون ولا ينكره المنتهون، مقتصرًا لمعاني ما أشار إليه الناظم من الأبيات، وما يتوقف عليه المعنى من الإعراب، أو يشكل على أولي الألباب، وبعض ما لا بُدَّ منه من الفوائد التي تناسب، المتممة لغرض الطالب، وأترك ما سوى ذلك مما يشكّل على المبتدي ولا يحتاج إليه المنتهي، مثل ما ذكره هنا بعض الشراح من بحر القصيدة وعدّه أعاريضه وأضرِبَه وما يدخله من الزحاف، وهذا تطويل بغير فائدة".²

إذن، فقد كان همّه أن يأتي بشرح يفهمه السّواد الأعظم من النّاس ولا يمجّه الخاصّة من ذوي العلم فيهم. ثم نراه وكأنه يتخيّل سائلا يسأله: ما حُجَّتُكَ في

¹ - انظر : ح [1/ظ].

² - ح [1/ظ].

كلامك هذا، وعلى أي أساس بنيته؟ فيجيب قائلاً: "...لأنّ الناظر إن كان عالماً بهذا الفنّ لم يحتج أن يذكر له، وإن كان جاهلاً لم يستفده¹ من ذلك، وإنما يحصل له بمطالعة كتبه"². ثم يتابع قائلاً: "...ونحن إنما وضعنا كتابنا هذا لعامة الطلبة والفقراء، الذين غرضهم في حلّ ألفاظ القصيدة وفهم تراكيبيها. فلذلك نقتصر -إن شاء الله- على ما يليق بهم، ومن أراد غير ذلك من كثرة الوجوه العربية وذكر المعاني والبيان والبديع، فكتب الشراح المطولين متكفلة به"³.

وبالفعل، فقد اتخذ لنفسه منهجاً أقلّ ما يقال عنه إنّه منهج ميسر مبسط، فهو يذكر البيت من القصيدة ثم يشرح غريبه دونما إطالة، ثم ينتقل إلى الشرح الإجمالي أي المعنى العام، رابطاً كلّ بيت بالذي قبله، مبيناً كيفية انتقال الناظم من معنى إلى آخر، عبر تسلسل معيّن لا يمجه العقل ولا يعارضه المنطق، مستدلاً بما يجده مناسباً من الآيات أو الأحاديث لتقرير كلام الناظم، ثم إنّه يعتمد، في كلّ مرّة دعت إليها الحاجة، إلى ربط كلام الناظم بكلام العرب بالاستشهاد بأمثلة موازية من الشعر العربي. وقد يطول الشرح، كما أنه قد يقصر بحسب مضمون البيت؛ فكم من كلمة أخذت منه سطوراً من الشرح بما تحمله من إحياءات ودلالات.

ولم يكن المؤلف ممّن يتعصب لرأيه، فهو يعود في أكثر المرات -إذا اعترضته مسألة- إلى بعض آراء الذين سبقوه من شراح البردة الذين اعتمد عليهم، يذكر أقوالهم ويؤيد ما يراه صائباً، وقد يخالفهم ويأتي برأيه بالحجة والبرهان، حتّى لا يكون مخالفاً لغاية هي المخالفة، وهو إذا ما دحض أقوال هؤلاء أو قول أحدهم بيّن سبب ذلك وعلته وذكر وجه الصواب.

¹ - أي: هذا الفنّ.

² - ح [1/ظ].

³ - المصدر نفسه.

وقد اعتمد في شرحه على أربعة شروح للبردة وهي :

شرح سعيد العقباني [ت: 811هـ/1408م] وابن مرزوق الحفيد [ت: 842هـ/1438م] وعلي بن ثابت [ت: 829هـ/1426م] وأحمد القصار [ت: 790هـ/بعد 1388م] وهذا الأخير لم يعتمد عليه كثيرا. ولحسن حظي فقد حصلت على ثلاثة منها إلا شرح ابن ثابت فإني لم أجد له أثرا مع أنّ المصادر تذكر أنّ له ثلاثة شروح؛ كبير ومتوسط وصغير، غير أنها مفقودة كلّها، إلا أن تكون في خزانة خاصّة غير معن عنها، وليس ذلك ببعيد.

ولا بأس أن نقوم بجولة ولو قصيرة في ثنايا هذه الشروح واقفين في محطات منها، لنرى الشارح كيف يتعامل مع مختلف القضايا التي تستوقفه. وحتى يكون منهجنا سليما سنعرض آراء من سبقوه -أولا- ثم جوابه هو عليها فنرى هل يسلم بها ويأخذها دون نقاش أو يرفضها ويأتي برأيه...

يقول ابن مرزوق، في معرض شرحه لقول البوصيري:

فلا ترم بالمعاصي كسر شهوتها إن الطعام يقوي شهوة النهم

يقول: "...إن الطعام يقوي شهوة النهم. أي تمكين النهم من الطعام يزيد في قوة شهوته إياه، بخلاف ما إذا دفع من بين يديه (...) فبيأس منه، فكذاك النفس إذا حيل بينها وبين المعاصي تئأس منها وتعود إلى الطاعة، وأمّا إن تركت وإياها، فهي، لمحبتها فيها، لا تريد مفارقتها، كما أن محبة النهم إلى الطعام يوجب له الأكل، ما دام واحد الطعام. لا يقال: دليله غير ظاهر، فإنّ النهم يقوي¹ شهوته إلى الطعام إذا لم يشبع منه، وأمّا إذا شبع فقد أخذ حاجته منه، لأنّا نقول: من كلام العرب "تطعم (أي: ذُق) تأكل"، والمعدة أبداً تنفتح لما يلقي فيها من الطعام

¹ - كذا، ولعلّها: تقوى.

إلاّ لمانع، وقوتها الجاذبة لا تزال وإن امتلأت، لا سيما معدة النهم، وهذا هو الجواب، لا ما ذكره بعضهم، فتأمل¹.

يردّ عليه ابن الحاج مُنتصرا للرأي الأول، يقول : "... بل الجواب الظاهر ما قاله ذلك البعض الذي أشار إليه، وهو (ع)، فإنه قال، فإن قلت: كيف يقوّي الطّعام شهوة النّهم، مع أنّ المشتّهي للطّعام إن أكل دون شبعه كانت شهوته للطّعام أضعف، وإن شبع انقطعت شهوته؟! قلت²: يتفق هذا إذا كان الطّعام لم يتقدّم له ذوقه، فإذا ذاقه وأعجبه اشتدّت شهوته له، وكذا لو شبع منه ثم جاع فإنّ شهوته له تكون أشدّ منها لو لم يتقدّم له أكله"³ ثم يضيف قائلا، أمّا قوله: "المعدة أبدا تنفتح لما يلقي فيها من الطّعام إلاّ لمانع"، فمن جملة الموانع الشّبع المفرط⁴. وفي موضع آخر، وعند الكلام على قول البوصيري :

واستفرغ الدمع من عين قد امتلأت من المحارم والزّم حمية النّدم

نقل عن العقباني قوله: "معنى امتلأت من المحارم، أي: لم يبق لها من المرئيات المحرّمات إلاّ ونظرت إليه، ولا يتخيّل امتلأت العين إلاّ هكذا"⁵، قال: واعترض (م) وتبعه (ث)، على عادته، قائلين: لا يصحّ الحصر، بل يتخيّل امتلاؤها من نوع واحد، وأمّا النظر لجميع المحرّمات فمحال، فإن ممّا حرّم النّظر إليه النساء الأجنبية، وكيف تُمكن الإحاطة ببعض البعض منهنّ؟ فكيف بكلّ ما يحرم النّظر فيه؟⁶ وأجاب قائلا: ولا يلزمه ما ألزمه من المحال، لأنّه ادّعى الإحاطة بالأنواع وهما اعترضا عليه بالأفراد، والفرق بينهما واضح، إذ الأنواع قد

¹ - انظر: م [72/ظ]، و [73/و].

² - قوله : "قلت" واقعه في جواب "فإن قلت".

³ - انظر : ع [20/ظ] واللفظ لابن الحاج.

⁴ - ح [12/ظ].

⁵ - ع [25/ظ].

⁶ - م [95/ظ].

تمكّن الإحاطة بها... كمن حضرته -مثلاً- أنواع من الطعام، فيقول: أكلت هذه الأنواع كلّها، بمعنى أنّه أكل من كلّ نوع شيئاً لا أنّه أتى على الجميع.¹

ثم إننا نراه في موضع آخر كذلك ينتصر لرأي العقباني ويردّ على ابن مرزوق، وهذا ليس انتقاصاً من قدره بل لكونه رآه جانب الصواب. وتقصّي الحقائق في العلم ضرورة، وإنصاف الحق واجب، فلما بلغ ابن مرزوق قول الناظم:

وبات إيوان كسرى وهو مُنصدعٌ كشمّل أصحاب كسرى غير ملتئم

قال: "... وعبر بلفظ "بات" دون "صار" إشارة إلى أقول شمسهم وغروب ملكهم، وإيذاناً بانقراض ضياء نورهم، وأيضاً مصيبة اللّيل أشقّ على النفوس من مصيبة النهار وبهذا يندفع قول بعضهم، إنما قال: "بات" لأنّه بات سليماً وأصبح متصدّعاً. ولو قال: "تصدّع" لثمّ قصده، لكن أتى بـ"بات" للوزن".²

فيا ترى من المصيب منهما؟ يميل ابن الحاج إلى رأي العقباني محلاً إياه بما لا يدع في نفس القارئ مجالاً للشكّ، يقول: "... وهذا البعض هو (ع) وتوجيهه أحسن، لأنّه موافق للواقع، إذ انصداع الإيوان إنما كان ليلاً، عند ولادته ﷺ، وأمّا الإشارة إلى أقول شملهم³ وغروب ملكهم فتكلّف لم يقصده الناظم، فإنّه صرّح به في عجز البيت، فلا حاجة بالإشارة مع التصريح بالعبارة".⁴

وقال ابن مرزوق: "إنما قال: "كشمّل أصحاب كسرى" فأوقع الظاهر موقع المضمّر ومقتضى الظاهر "كشمّل أصحابه" لزيادة التلذذ بذكره، مخبراً عنه بما أصابه من البلاء، ولا يتوصّل بذكره إلى التورية".⁵ فردّ عليه بقوله: "...الظاهر - عندي- أنّه كرّر الاسم لاختلاف المسمّى، لأنّ كسرى الذي انصدع الإيوان في

¹ - ح [15/ظ].

² - م [244/و].

³ - كذا في المتن "شملمهم" والصواب "شمسهم" كما في م.

⁴ - ح [39/و] و [39/ظ].

⁵ - م [244/و].

أيامه هو أنوشروان، وكسرى الذي تشنت الأمر في أيامه وافترق شمل أصحابه غاية الافتراق، فلم يجتمع بعدُ هو يزدجرد، لأنه آخر ملوك الفرس، قُتل في خلافة عثمان، وبينهما عدّة ملوك، فكأنه يقول: كشمّل أصحاب كسرى آخر...¹ وهذه حقيقة تاريخية لسنا ندري كيف فانت ابن مرزوق مع غزارة علمه وعلوّ نجمه.

لقد كان ابن الحاج حاذقاً في تعامله مع النصوص عارفاً بمواطن الضعف فيها، وخلق به ذلك، فهو قرأ لهؤلاء جميعاً، وقارن رأي هذا برأي ذاك، فأمكنه ذلك من معرفة المصيب من المخطئ. وكان رحمه الله، إذالم يجد رأياً يرتاح إليه أو تفسيراً يُقنعه يُدلي برأيه مدججاً بالحجج، حتّى لا يقف له معارض بعد سماع رأيه، كما فعل عند تعرّضه لقول الناظم: **أمرتك الخير لكن ما انتمرت به (البيت)**. فقد نقل قول علي بن ثابت: "... فظاهر أنّ العاصي إذا لم ينه ولم يأمر أخفّ حالاً من العاصي إذا أمر ونهى، فالجمع² بين ذلك قول العلماء: إنه لا يلزم من يتولّى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن يكون كامل الحال ممتثلاً ما أمر به، مجتنباً ما ينهى عنه" ثم عقّب عليه بقوله: والظاهر أن لا معارضة بين الأحاديث وقول العلماء. وقوله: إن العاصي إذا لم يأمر ولم ينه أخفّ حالاً منه إذا أمر ونهى، ليس بظاهر، بل الظاهر عكسه، لأنّه إذ أمر ونهى فقد أدى أحد الواجبين. وما ذكر من الأحاديث من شدة عقوبته غير مترتب على مجرد أمره ونهيه، بل لعلمه بخلاف ذكر الأمر والنهي لاستلزامهما العلم بوجوب الأمور به، وتحريم النهي عنه، فهو من باب التعبير بالملزوم على اللازم، استدلالاً على حصوله وتقبيحاً لحال من هذا شأنه. ولو لو يأمر ولم ينه مع العلم والأمر لكانت عقوبته أشدّ، لإضافته إلى المعصية إعانة الغير عليها وكنم العلم³، ثم استشهد بقوله تعالى **﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ**

¹ - ح [39/ظ].

² - كذا في المتن ولعلها "قالجامع".

³ - ح [18/و].

فِي الْكِتَابِ ۚ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ¹، وهو استشهداد في محلّه، وحُجَّتُهُ لاشكّ، دامغة.

وها هو كذلك يتحفنا برأي في مسألة نحوية، ونجد تخريجه قد أصاب كبّد الحقيقة في حين ابتعد عنها آخرون، وهو وإن أقرّ أن تخريجات أولئك الشّراح محتملة إلاّ أنه رآها بعيدة. فعند تعرضهم لقول النّاظم: "بعارض جاد أو خلت البطاح بها" (البيت) قال العقباني: "أو" هنا بمعنى الواو، نحو ﴿إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾² ووافقه ابن مرزوق على ذلك، وزاد أنها تحتل أن تكون بمعنى "بل" للإضراب نحو ﴿إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾، قال: وتحتل الشكّ، أي: يشك الناظر أهو من العارض أو من أحد المذكورين، أو التخيير، أي: إن شئت قلت كذا أو كذا، وتحتل غير ذلك³ أما ابن ثابت فقد وافق شيخه -كعادته- غير أنه رجّح كونها للإضراب.

بعد أن ذكر أقوالهم جميعاً قال: "أظهر من الجميع أن تكون بمعنى "إلى" أن "لأن ذلك من معانيها، أي: كوجود العارض إلى أن يظنّ الناظر أنّ بالأرض فيضا من البحر أو على سيل من الوادي، وهذا معنى واضح، وأمّا كونها بمعنى الواو أو "بل" فيحتل على بعديهما، وأمّا كونها للشكّ أو للتخيير فيتعذر عند التأمل، لأنّ الشك والتخيير إنما يكونان بين الأمرين المتقابلين في الوجود والعدم⁴ ونحوهما، وظنّ البطاح بها سيب من اليمّ أو سيل من العرم ناشئ عن وجود العارض، فهما موجودان محققان، أحدهما مترتب على الآخر، فكيف يشكّ في

¹ - البقرة [2] الآية 159.

² - الصافات [37] من الآية 147. انظر: ع [83/و].

³ - م [301/ظ] و [305/ظ].

⁴ - كذا في المتن ولعل الأصوب "كالوجود والعدم".

وجود أحدهما دون الآخر، أو يخير في إثبات أحدهما ونفي الآخر، وإنما يحتمل الشك والتخيير "أو" الثانية الداخلة على "سيل" فتأمل¹.

كانت هذه نتفا مما جادت به قريحة هذا الأديب العالم، اخترتها من شرحه هذا، ولا شك أنه أصاب حين قال عنه، في مقدمته: "... يدركه المبتدئون ولا يُنكره المنتهون"، فكان شرحا وسطا، فلا هو بالطويل الممل ولا هو بالمختصر المخل. وصاحب هذا الشرح من أولئك الذين يستفيدون ممن سبقوهم، يستوعبون علومهم ويجتنبون زللهم. ويظهر من نص رسالته إلى شيخه ابن زكري أنه كان يملك من وفرة العقل وحدة الذهن والذكاء ما أهله لأن ينال رضاه، فأجازه وأجاز بنيته من بعده.

ورغم ما لمسنا من رده لبعض آراء ابن مرزوق إلا أنه كان كثير الاعتماد عليه والأخذ منه وقد نقل نصوصا كثيرة من شرحه وكان كثيرا ما ينقل النص كما هو وأحيانا يختصره ويشير إلى ذلك، وكان كذلك اعتماده عليه حتى في نقل نصوص العقباني، لذا كانت نصوص العقباني أغلبها بلسان ابن مرزوق، الذي كان في كثير من الحالات يتصرف في نصه المنقول. ولعل ابن الحاج لم يحصل على نسخة من شرحه فاعتمد على تلميذه.

وكان ابن مرزوق ربما ذكر في شرحه قولاً لشيخه، فإن رأى فيه مجانبة للصواب انتقده وصحّحه دون ذكر اسم شيخه، بل كانت عبارته "وقال بعضهم" أو "أما قول بعضهم" ملّحاً إليه فقط لمكانته عنده.² فكان ابن الحاج يصرح به، كما رأينا وبرجح قول من يراه صائبا، ولم تكن تعوزه الحجة في ذلك.

ويبدو - من وجهة نظر ابن الحاج - أن علي بن ثابت قد سار في شرحه متبعا لابن مرزوق، وذلك نستشفه من خلال النص في أكثر من مرة في مثل

¹ - ح[45/ظ].

² - أنظر - على سبيل المثال : م [244/و] عند قوله : "وبهذا يندفع قول بعضهم". وم [73/و] عند قوله : "و هذا الجواب لا ما قاله بعضهم". والنّصان في : ح [39/و] و [12/ظ].

قوله: "م وتبعه ث"¹ وقوله: "واعترض م وتبعه ث على عادته"²، فقوله: "على عادته" يوحي بكون الثاني كثير التأثير بالأول، لهذا نجد الشّارح لا يكاد يذكر قول ابن ثابت إلا نادرا، أي في المواضع التي كان له فيها رأي خاص أو مخالف. ولسنا ندري أيّ الشّروح الثلاثة من شروح ابن ثابت اعتمد عليه ابن الحاج، فلا نسلم بكونها متشابهة فلم نقف على أيّ منها.

أما سبب عدم اعتماده، كثيرا، على أحمد القصّار فمردّه - في نظري - إلى صغر حجم كتابه مقارنة بالكتب الأخرى.

وأما ما اعتمد عليه من الكتب الأخرى فلم يذكر صراحة إلا ثلاثة وهي : الرسالة القشيرية، وكتاب ألف باء لأبي الحجاج البلوي والشفّا للقاضي عياض. هذه التي ذكرها، لكن كلامه ينمّ عن غزارة علم وكثرة اطلاع.

إن طبيعة الموضوع اقتضت منه الاستشهاد - كثيرا - بالقرآن الكريم وبالحديث النبوي ليشدّ عرى كلامه، لكن ما يلاحظ هنا أنه كان -في أحيان كثيرة- يعتمد في نقل الحديث على المعنى، فلم يكن متشدّدا في الأخذ بالحديث، وربما كان أثرا لصحابي جليل اشتهر على ألسنة الناس والتبس عليهم فنسبوه -خطأ- إلى النبي ﷺ، وهذا يحدو بنا إلى القول إنه - ربما - لم يكن علمه بالحديث وبرجاله بمثل مستوى علمه باللغة - مثلا -.

أما الاستشهاد بالشّعْر فكان له نصيبه كذلك، إلا أنني لاحظت بعض الأخطاء - أحيانا - والتي هي ربّما من فعل النّاسخ؛ فأغلب النّسخ، إن لم يكونوا علماء، كانوا أصحاب حرفة، همّهم إنهاء الكتابة في أقلّ وقت ممكن للانتقال إلى كتاب آخر. والسّرعة في الكتابة تؤدي - غالبا - إلى الخطأ حتّى عند ذوي العلم، فكيف بقليله.

والكتاب لم يُتمّه صاحبه بل وقف في شرحه عند قول البوصيري :

¹ - ح[13/ظ].

² - ح[15/ظ].

رَدَّتْ بِلَاغَتُهَا دَعْوَى مُعَارِضِهَا رَدَّ الْغَيُورُ يَدَ الْجَانِي عَنِ الْحَرَمِ

ثم ذكر البيت الذي يليه ولم يشرحه.

جاء في ختام الكتاب قول الناسخ: "انتهى ما وجدنا من الكتاب الذي نقلنا والأصل به، لا علم لنا هل هو كامل أم حال بينه وبين إتمامه حائل".
وإننا نجد الجواب عن هذا التساؤل في كتاب البستان لابن مريم، يقول:
"ومن مُصنّفاته شرح السّينية لابن باديس وشرح البردة للبوصيري ولم يُكمله. قيل له: ولم لم تُكمله؟ قال: لأنني انتقلتُ من رُتبة إلى رُتبة أعلى منها".¹
إذن، فإيقافه الشرح إنما كان عن نيّة وقصد، ولم يكن لعلّة أصابته، أو مرض أفعده.

خاتمة:

كانت هذه رحلة قصيرة مع أحد أعلام الجزائر، في محاولة منّي للتعريف به وبمؤلفاته. وما يمكن الخروج به بعد هذه الجولة العلمية هو:
- إن ابن الحاج، وإن كان قليل التّأليف، كما رأينا، إلّا أنّه ترك بصمته في زمانه، ومن بعد مماته. ولم تكن حاله وحده، بل هي حال كثير من العلماء ممّن تصدّوا للدّرس والعلم، ولم يكن لهم حظّ وافر في التّأليف، ومنهم من لم يترك أيّ كتاب. ولعلّ في تاريخ هذا البلد كثير من أمثال ابن الحاج من أولئك الذين يحتاجون إظهارهم من بعد طيّ السنين لهم، خاصّة وأنّ كتب التّراجم التي ذكرتهم قليلة، وذاك القليل قد أخذ بعضه من بعض، في أحياء كثيرة. ولا ننس ما فعله الاحتلال من حرق لكثير من الكتب والمخطوطات، التي كان في طياتها تاريخ عريق وأمجاد لهذا الشعب الذي أبى إلّا أن يكون قطعة من هذه الأمّة العربيّة الإسلاميّة.

¹ - ابن مريم : البستان، ص 23.

- إن كتب التراجم، الخاصة بأعلام المغرب العربي عامة والجزائر خصوصاً، قليلة، لذلك ينبغي الخوض فيما كُتب وما يزال مخطوطاً، بغية إخراج ما يمكن إخرجه من مؤلفات أجدادنا، سواء ما يخص التراجم أو غير ذلك من المؤلفات، التي بها نربط حاضرننا بماضيها، وهذا كي نصنع مستقبلاً مُشرقاً.

مصادر البحث ومراجعته:

أ- المخطوطة:

- الوردة في شرح البردة لأحمد ابن الحاج التلمساني. المكتبة الوطنية الجزائرية برقم: 1850.
- شرح أحمد القصّار [كان حياً بعد 790هـ/1388م] المكتبة الوطنية الجزائرية برقم: 1848.
- شرح سعيد العقباني [ت: 811هـ/1408م] المكتبة الوطنية الجزائرية برقم: ح26أ.
- شرح ابن مرزوق الحفيد [ت: 842هـ/1438م] (إظهار صدق المودة في شرح البردة). المكتبة الوطنية الجزائرية برقم: ح2.

ب- المطبوعة:

- بوحوش، رابح : البنية اللغوية لبردة البوصيري، ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر - 1993م.
- التنبكتي، أحمد بن أحمد بن أحمد (أحمد بابا) [ت: 1036هـ/1626م] نيل الابتهاج بتطريز الذبيح، طبعة حجرية، المطبعة الجديدة، فاس، د.ت.
- الحفناوي، أبو القاسم محمد بن الشيخ بن أبي القاسم النيسي بن إبراهيم الغول [ت: 1324هـ/1906م] تعريف الخلف برجال السلف، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، والمكتبة العتيقة، تونس، 1405هـ/1985م.
- زكي مبارك : المدائح النبوية في الأدب العربي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر - 1935م
- الشفشاوني، محمد بن عسكر الحسيني [ت:/.....] دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر، ط2، تحقيق محمد حجي، دار الغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، 1397هـ/1977م.
- مخلوف، محمد بن محمود [ت: 1360هـ/1941م] شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، طبعة جديدة، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان - د.ت.
- ابن مريم، أبو عبد الله محمد الشريف المليتي المديوني التلمساني [ت: بعد 1014هـ/1605م] البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، وقف على طبعه واعتنى بمراجعة أصله الشيخ محمد بن أبي شنب، المطبعة الثعالبية، 1908م.